يرعى قوله سواء كان بواسطة الامر الذاتي او العرضي فيه رد لقول الخطائي حيث حمله عليه ولو اقتصر عليه لم يكن الحمل على عمومه لما نعلم وبان حصول الرعاية بجوده
اجاب بان كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال لا رعاية الامور الذاتية [illegible] ذكر البيان لا يمنع صحة تعليل العطف المذكور بما حصول لما به ايضا وان حصلت بدونه
العارض ووجه الرد ان الحال هو الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص وهو هنا وهذا كاف في صحة التعليل وحاصله ان الشيء اذا احصل بامور صح تعليله باحد تلك
هنا ولا نسلم ان الاشتمال سواء كان ذاتيا او عرضيا حال مرعاية الاشتمال الذاتي الامور ولا ينافيه حصوله بغيرها على انه يجوز ان يكون المراد تعليل العطف المذكور لا
ايضا مطابقة لمقتضى الحال اصلا وجه لنفيه فتامل قوله يمكن ان يكون كله متصلا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه في الخاص الذي هو في ضمنه فان قيل يلزم على هذا ان
امكا ان تعليله ابدا بنافيه ما يأتي من ذكر الكل متصلا تقصر عنه العبارة حقيقة قوله الاخير لا يستور الم ابلغنا لا يستور الم امراض ووراء ما داد عليه من عموم صحة التعليل مع
ليس بنوع اجادة فظهور العبارة فالمعنى على هذا انه ترك التعرض لنوع ان نكتة [illegible] انه يمكن التوجيه الواقع للاستور الم جلية تامل سم قوله يقتضي ملاحظة الخ اي ان
قصور العبارة وعلى ما بعده انه ترك التعرض لنوع قصور العبارة مع انه [illegible] التشبيه على المزية يتوقف على ذكره بالحرين العطف بعد ذكره في المطول في الباب الثامن
فع غير قاصرة قوله اذ التعليل بقوله ليلا يتوهم الخ علة لكون العبارة للتعليل ان ذكر الخاص بعد العام انما يدل على مزيته اذا كان بحرف العطف ودون الوصف اولا
قاصرة اذا استغنى من كلامه السابق ان التعليل بقوله ايهاما لقصور العبارة [illegible] يدل كما نقله عنه العنبري سم وانكر قوله انما يدل على مزيته مع قول المحشي بقوله
بالقسمين لما وليس من التعرض فهو قام عليهما لا تكن قصورها عليها لا يقتضي قصور التشبيه الخ قوله لا حاجة اليه لان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم وقوله ونقل
التعليل عطفا في كلام الشارح لانه ذكر تعليلين جعل ان الثاني قام ايضا [illegible] عنه ان المراد الخ جواب عن الاحتياج لقوله ما لم يعلم واجيب ايضا بان ما بعده التصحيح
اذ التعليل الثاني الخ وجعل الخطائي التعليل الثاني متناسلا للذكر الجميع اجمالا بان [illegible] بعموم العلم عطفا في معنى الخضوع والتضرع بعموم غير المعلوم الذي علمه في معنى ذكر
لفظا بغير العموم ووجه نوع تنوع لاختصاص التخصيص في العمومات سيما في النعمة وقيل ان الكمال المنة العظيمة حيث رفعنا عن منزل الجهل الى ثريا العلم قوله لانا
المقامات الخطابية ثم ان المحشي لم يوجه ذكر التنوع في قوله وليلا يتوهم اختصاصه فقول المراد انه فهو الخ يعني ما المقصود من الرعاية ما يكون على وجه لا يقع فيه ترك الاولى
ووجه الخطائي بان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي ما عدا المذكور قوله ويمكن ان [illegible] من تقديم المعمول على العامل كما قاله في الكبرى وقال عيا على انه نقول لا ازاحة في المقتضى والمقتضى
يقال لم يتعرض الخ هذا مقابل القول السابق وان زيد تعليل ترك التعرض الثاني [illegible] والمقتضى واجاب غيره بانه يلزم تقديم معمول الصلة التي هي علم وهو ما لم نعلم عليها
هذا يتعين كون قوله ايهاما القصور الخ تعليل القول لترك التعرض لا ولا لما لمعنى [illegible] وهو لا يجوز سواء كانت صلة حرفية كما هنا او اسمية سم وفيه نظر لان الممتنع تقديم
قوله هنا الى في التعليل لا اول قوله لانا نقول المقصود بالتعليل الخ او يقال ان [illegible] الصلة او اجزائها على الموصول لا تقديم اجزاء الصلة على بعضها كما صرح به المحشي في
ذا الوذكر للبراعة والتشبيه وقد يجمع بعض الاعراض اقتضاه المقال له قوله الكبرى والعنبري عن قول المصنف والاكثر هنا للاصل جمعا واجاب في الحواشي الخسروية
ولقائل ان يقول رعاية البراعة تحصل الخ يمكن ان يجاب بان المراد رعاية براعة [illegible] بان نقله العبارة نوع ابتداء خلاف المقصود وهو العطف على ما انعم بحيث يكون
مستعملا في سياق الحمد قطعا على الوجه المراد وهو الحمد على عمومه لما نعلم وما [illegible] المحمود عليه عموم العلم قوله وانت خبير بان ذا الولا يحصر في جميع الفوائد الخ لا
ذا الولا الكونه تلك الرعاية والرعاية على ذا الوجه تتوقف على عطفه الخاص [illegible] فقول لا نسلم ان الفوائد مسمى بعطف الخطاب بجميع اجزائه على ان عبارة المصنف
على العام اذ لو ترك العطف لتوهم الاستيناف وخروجه عن حيز الحمد وعموم كونه [illegible] تقتضي لا انه اوتي الخطاب الواضح ولا يلزم منه ان يكون المراد جميع الفوائد سرورا
محمودا